وهو استدلال حسن منزع على سماع الصوت من المذي بالشروط المذكورة ويرخص لهؤلاء
المذكورين في ترك الجمعة للاعذار الاول لعذر المطر اذا بل الثوب وتأذى به
في طريقه لان فيه مشقة فاذا كان المسجد قريبا من داره بحيث لا يتأذى في طريقه ولا يبل ثوبه
فلا عذر حينئذ واما حديث اذا ابتلت النعال فصلوا في الرحال فقد قال ابن الاثير ان
النعال جمع النعل وهي الارض اي وليس النعال الملبوسة مرادا هنا فتنبه
والثاني لعذر الوحل والجمود بالمطر ولذا استغنى الاصحاب بذكره عن المطر
نبه عليه ذكريا في المنهاج في مسألة الجمع بين الصلاتين وقيده الرافعي بالشديد وقال فيه
ثلاثة اوجه الصحيح انه عذر في ترك الجمعة والجماعة والثاني لا والثالث في الجماعة دون الجمعة
هكذا حاصل العدة وقال به افتى ابن طرسطان انتهى قلت وذكر الرافعي في شرح الصغير
في الوجه الثاني فقال بان له عذرة دائمة كالخائف والصنادل بين يكفيه الاستمساك بالركوب
والثالث لعذر الفرج وهو مركة الخوف اي من العدو اعم من ان يكون حيوانا او انسانا
وسواء كان الخوف على نفسه او على ماله وكذا اذا خاف من غريم يجب او يلازمه
وهو معسر فله التخلف في هذه الاحوال والاجرة بالخوف من يطالبه بحق وهو ظالم في
منعه بل عليه الحضور وتوفية ذلك الحق ويدخل في الخوف على المال ما اذا كان خبزه في التنور
وقدره على النار وليس هناك من يتعهدها ومنها ان يكون عليه قصاص ولو ظفر به المستحق
لعفا عنه وكان يرجو العفو مجانا او على مال لو غيب وجهه اياما فله التخلف بذلك والعذر
الرابع المرض فلا جمعة على مريض وقد تقدم الكلام في العارض منه آنفا وهو من الاعذار المسقطة
والحق اجماعا بالشيخ الكبير الذي ضعف فلا تجب عليه قاله ابن العماد وعبارة المنهاج وشرحه
وتلزم الشيخ الهم والزمني ان وجد مركبا اي يليقا به او اجارة او لو آدميا كما قاله في المجموع
والعذر انما يسقط التمريض اذا لم يكن للمريض من يمرضه والتمريض هو القيام على المريض
وخدمته ازالة المرض عن المريض كالتقدمة في ازالة القذى عن العين وقيل التوصل
الى فعل دواء وترك قال الرافعي ان كان للمريض من يعتد به ويقوم بامره نظر ان كان قريبا

وهو مشرف على الموت او غير مشرف لكن يستأنس به فله التخلف عن الجمعة ويحضر عنده
وان لم يكن له استيناس به فليس له التخلف على الصحيح وان كان اجنبيا لم يجز التخلف
بحال والمملوك والزوجة وكل من له مصاهرة والصديق كالقريب وان لم يكن للمريض
متعهد فقال امام الحرمين ان كان يخاف عليه الهلاك لو غاب عنه فهو عذر سواء كان
المريض قريبا او اجنبيا لان انقاذ المسلم من الهلاك فرض كفاية وان كان يلحقه ضرر ظاهر لا يبلغ
دفعه مبلغ فروض الكفايات ففيه اوجه اصحها انه عذر الثاني لا والثالث
عذر في القريب دون الاجنبي ولو كان له متعهد ولكن لم يتفرغ لخدمته لاشتغاله بشيء من
الاوراد او المكتوبة او عجز القريب اذا كان متزوجا به فهو كما لو لم يكن متعهد **فصل**
قال الرافعي يجب على الزمن الجمعة اذا وجد مركوبا يملكه او اجارة او عارية او يسبق
عليه الركوب وكذا الشيخ الضعيف ويجب على الاعمى اذا وجد قائدا متبرعا او باجرة
وله مال والا فقد اطلق الاكثرون انها لا تجب عليه وقال القاضي حسين ان كان
يحسن المشي بالعصا من غير قائد لزمه انتهى وعند احمد يشترط في وجوب الجمعة سلامة
العينين فلا تجب على الاعمى وهو قول ابي حنيفة خلافا لصاحبيه فيما اذا وجد قائدا
يوصله ومنها سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد لعجزه عن السعي اليها اتفاقا
والمحبوس به الحبوس ظلما حبس بحق وهو يقدر على ايفائه اثم والا فلا
ثم ليتنبه لم اعنى اصحاب الاعذار المذكورة تأخير الظهر الى ان يئس
من الجمعة كان خاف العيان والتلف والعبد والمسافرون اجامع فلهم الانصراف
ويصلون الظهر وخرج صاحب التلخيص وجها في العبد انه تلزمه الجمعة اذا حضر
قال في النهاية وهذا غلط بالاتفاق الاصحاب فاما المريض فقد اطلق كثيرون
انه لا يجوز له الانصراف بعد حضوره بل تلزمه الجمعة وقال امام الحرمين ان خاف
قبل الوقت فله الانصراف وان دخل الوقت وقامت الصلاة لزمته الجمعة
وان تخلل زمن بين دخول الوقت والصلاة فان لم يلحقه مزيد مشقة في الانتظار
لزمته والا فلا وهذا التفصيل حسن ولا يبعد ان يكون كلام المطلقين محمولا عليه

وان خاف الجمعة ثم لغير
اداء او ما اذا وجد به اداة
محمت جمعة واخرات
من الظهر قال الرافعي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)